



## مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



[www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/)

موقع المجلة:

<p><sup>1</sup> جامعة المسيلة (الجزائر) <sup>2</sup> جامعة المسلة (الجزائر)</p>	<p>إدارة السياسات المالية في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL)</p> <p><b>Management of fiscal policies in Algeria and their impact on economic growth An econometric study using autoregressive distributed Lag Model (ARDL)</b></p> <p>طلال زغبة<sup>1*</sup>, <a href="mailto:talal.zeghba@univ-msila.dz">talal.zeghba@univ-msila.dz</a> محاد عريوة<sup>2</sup>, <a href="mailto:mohad.arioua@univ-msila.dz">mohad.arioua@univ-msila.dz</a></p> <p>تاريخ الإرسال: 2019/09/09 تاريخ القبول: 2019/12/23 تاريخ النشر: 2020/06/29</p>
---	--

الكلمات المفتاحية	ملخص
-------------------	------

السياسة المالية؛ الإيرادات؛ النفقات؛ رصيد الميزانية العامة؛ ARDL.

استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL) لقياس تأثير إدارة متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج المحلي، أما على مستوى الإيرادات فقد كان اثرها على النمو الاقتصادي محدودا نظرا للاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة، وتحيز الهيكل الضريبي ضد الموظفين في الوظيفة العمومية ونظام الإدارة الضريبية غير الفعال، كما توصلت الدراسة إلى أن معدلات الإنفاق المرتفعة مقارنة بمحدودية الإيرادات وتذبذبها أدى إلى وجود مستويات عالية من الدين العام.

تصنيف JEL: H3 ؛ O4 ؛ R11 ؛ C4

<p><b>Abstract</b> This study aims to measure the impact of the management of fiscal policy variables on the economic growth in Algeria using the ARDL modeling. The study concluded that there is a direct and significant relationship between public spending and economic growth in both the long and short terms, and this corresponds to the economic theory which states that public spending, especially through public investment, has a positive impact on GDP, The study also concluded that the level of revenues has had a limited impact on economic growth in Algeria, due to the heavy reliance on indirect taxes and the bias of the tax structure against civil servants. Moreover, the study also found that high spending rates compared to the limited revenues and volatility led to the presence of high levels of public debt.</p>	<p><b>Keywords</b> Fiscal Policy; Revenue; Expenditure Balance of Public Budget; ARDL.</p>
--	--

JEL Classification Codes: H3 ؛ O4 ؛ R11 ؛ C4

\* البريد الإلكتروني للمراسل: [zeghatalal@gmail.com](mailto:zeghatalal@gmail.com)

## 1. مقدمة:

تعد السياسة المالية من المفاهيم التي تعكس الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومات وتشكل انعكاسا له في كل عصر، فهي تعني جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات لتحديد مصادر الدخل وكيفية صرفها، سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية، والتي تتمثل أهمها في تحقيق أعلى مستويات النمو الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي، وعدم حدوث اختلال في الميزانية.

فالنمو الاقتصادي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة، إذ أنه يساهم في تحسين مستوى دخل الفرد، وتوفير الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية بأسعار معقولة، وخلق فرص العمل، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي للأفراد، وتقليل نسبة العجز المالي في الميزانية ودعم ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة. تعتبر أدوات السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي الكلي، ومعالجة التقلبات والاختلالات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

فالعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير لدى المفكرين الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية، حيث تتعلق بالإجراءات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة (الاقتراض العام)، بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه المرغوب.

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تعتمد بشكل أساسي على أدوات السياسة المالية خاصة النفقات العامة في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي، حيث انها طبقت عدة استراتيجيات تجسدت في شكل برامج تنمية وسياسات إصلاحية، الا انها تعاني منذ الاستقلال من أزمة اقتصادية هيكلية مرتبطة بعدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، باعتبار أن اقتصادها يرتكز على استغلال النفط والغاز وتستند عليهما في تحقيق الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العمومية.

### اولا: اشكالية الدراسة:

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد في حركته على إيرادات النفط والتي تكون عرضة للتذبذبات التي تحصل بالسوق العالمية، حيث تشكل فيه إيرادات النفط حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي وأكثر من 90 بالمائة من إيرادات الموازنة العامة، ولهذا فهو يواجه جملة من التحديات الاقتصادية أبرزها تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي التي وصلت إلى نحو 1.4% في عام 2018 مقابل 1.3% سنة 2017، كما أن نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات قدر بـ 3.3% سنة 2018 مقابل 2.1% سنة 2017. والذي كان مترافقا بحدوث عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتراجع الاحتياطات من النقد الاجنبي وكذلك انخفاض النمو في قطاع المحروقات، في حين تراجع أداء المالية العامة الذي تمثل باتساع فجوة العجز الحكومي، حيث بلغ عجز الموازنة ما نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

تشكل الموارد المحلية ركيزة هامة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، لهذا فان التحكم في ادارة السياسة المالية سواء من حيث تحسين السياسات الايرادية أو ترشيد النفقات العمومية تبرز كضرورة ملحة لتمويل التنمية، حيث ان وجود أنظمة ضريبية عادلة يوفر فرصا لتحسين عمليات تحصيل الضرائب ودمج القطاع الموازي في الاقتصاد الرسمي، وهو ما يساهم في خلق بيئة مواتية تسمح بتعزيز الموارد المحلية ورفع المداخيل المالية وبالتالي الانفاق الحكومي، وتشمل

خصائص السياسة المالية في الجزائر انخفاض عوائد الضرائب على مستوى الإيرادات، وارتفاع الأجور والدعم غير الهادف على مستوى الإنفاق العمومي.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيس التالي:

**هل هناك علاقة بين التطورات الخاصة في ادارة السياسة المالية في الجزائر والنمو الاقتصادي؟**

وهذا ما يقودنا إلى جملة من الاسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين والإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل هناك علاقة بين ادارة العجز الموازي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟.

**ثانيا: فرضيات الدراسة:**

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة ارتأينا اقتراح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طردية ومعنوية من الإنفاق العام نحو والنتاج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير؛
- هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير؛
- هناك علاقة عكسية ومعنوية بين عجز الموازي والنتاج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير.

**ثالثا: أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء هيكل الإيرادات الذي يعتبر من المشاكل الهيكلية المرتبطة بالاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة، وتحيز الهيكل الضريبي ضد الموظفين في الادارات العمومية، ونظام الإدارة الضريبية غير الفعال، كما تهدف الى دراسة معدلات الإنفاق العام المرتفعة مقارنة بمحدودية الإيرادات وتذبذبها والذي يؤدي إلى مستويات عالية من الدين العام.

وبشكل عام تهدف هذه الدراسة الى ايجاد العلاقة بين التطورات الحاصلة في ادره السياسة المالية في الجزائر وتحقيق النمو الاقتصادي.

**رابعا: أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع ادارة السياسة المالية وهو امر بالغ الأهمية لعدة أسباب منها المساهمة في تحسين إطار الحماية الاجتماعية بما في ذلك كفاءة نظام الدعم، وضمان تحسين التنسيق مع السياسة النقدية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي ويعود ذلك إلى طبيعة الإيرادات غير الضريبية خاصة الإيرادات النفطية التي تصب في خزينة الدولة وتشكل جزءا مهما من ميزانيتها، وهو ما يستدعي تبني سياسات حكيمة للتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية وإيجاد مصادر للإيرادات مثل تطوير وتفعيل النظم الضريبية وتنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات الانتاجية الاخرى هذا من جهة، ومن جهة اخرى العمل على ترشيد الإنفاق العام والتركيز على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي الذي من شأنه أن يسهم في تطوير الاقتصاد الحقيقي.

### خامسا: منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد المنهج الاستقرائي في عرض الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع ادارة السياسات المالية، قصد التعرف التطورات الحاصلة في تطبيق السياسة المالية في الجزائر سواء الايرادية منها او الانفاقية، بينما تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي في التعرف على التطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي والكشف عن مواطن الضعف التي يتعين الحد من ها وذلك من خلال تطبيق نموذج قياسي يسمح بتحديد العلاقات بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

### II.الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تصب في صلب الموضوع نذكر منها:

- دراسة Khalil Ahmad، Sajida Wajid، بعنوان WHAT MATTERS FOR ECONOMIC GROWTH IN PAKISTAN: FISCAL POLICY OR ITS COMPOSITION? مجلة Asian Economic and Financial، المجلد 3 العدد 2، سنة 2013، استخدمت هذه الدراسة نموذج ARDL لفحص تأثير متغيرات السياسة المالية المختلفة على النمو الاقتصادي في باكستان وذلك في اطار نموذج النمو الداخلي، وتوصلت الدراسة الى ان النفقات غير الانتاجية والضرائب لها تأثير محدود على النمو الاقتصادي في المدى البعيد والقصير، كما شكفت الدراسة ان هناك تأثير ايجابي كبير للنفقات الانتاجية على النمو الاقتصادي.
- دراسة Rifki Ismal، بعنوان ASSESSING ECONOMIC GROWTH AND FISCAL POLICY IN INDONESIA، مجلة Economics and Business، العدد 1، سنة 2011، تحاول هذه الورقة تحليل التنمية الاقتصادية والسياسة المالية في إندونيسيا، حيث اهتمت بالتحديد في البحث فيما إذا كانت قوانين فاغر تنطبق في اندونيسيا وما هي المتغيرات التي تحدد النمو الاقتصادي والسياسات المالية، وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة نموذج Autoregressive Distributed Lag model ونموذج Vector Auto Recression، والنتيجة الرئيسية التي توصلت اليها هي أن كلاً من قوانين فاغر وكينز لها اثر في الاقتصاد الإندونيسي، وعلى وجه الخصوص يتأثر النمو الاقتصادي بمتغيرات الإنفاق الحكومي، أي نفقات العمالة والنفقات الرشيدة والإيرادات غير الضريبية.
- دراسة شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، يناير 2010، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، وهدف الباحث إلى إجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث ومن خلال استخدام اختبار السببية لGranger لكشف العلاقة بين الإنفاق العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالية، ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو البطالة، في حين وجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكداً بذلك صحة قانون Wagner في الجزائر.
- دراسة محمد عوامر، فوزية حفيف، حكيم خلفاوي، تحليل وتقدير أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر استخدام نموذج الانحدار الذاتي (1985-2015)، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة الجلالي بونعامة، الجزائر، وكان هدف الباحثون من هذه الدراسة هو قياس أثر السياسة المالية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر وتحليل قوة العلاقة بينهما وذلك باستخدام نموذج

الإنحدار الذاتي، وتوصلوا إلى أهم النتائج من خلال هذه الدراسة هو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنتائج المحلي الإجمالي. من أجل الإحاطة قدر الإمكان بموضع الدراسة ارتأينا أن نتناول الموضوع من خلال العناصر التالية:  
I- اتجاهات النمو وأدوات السياسة المالية في الجزائر.  
II- دراسة قياسية لأثر إدارة متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

### III. الدراسة التطبيقية على الاقتصاد الجزائري:

#### 1. اتجاهات النمو وأدوات السياسة المالية في الجزائر:

تولي الجزائر كباقي دول العالم الثالث أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل تحقيق التنمية والنمو وبذلك فهي تركز في سياساتها المالية على هدف النمو الاقتصادي.  
أ. تحليل اتجاهات تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2018:

اتبعت الجزائر خلال الفترة 1990-1998 عدة إصلاحات اقتصادية كانت فيها النفقات متزايدة كأى دولة، غير أن نسبة هذه زيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تتخفض وذلك بحسب الظروف الاقتصادية، فقد كانت النفقات العامة متواضعة في سنة 1990 إذ بلغت 124.50 مليار دج وتزايدت لتصل إلى 759.40 مليار دج سنة 1995، واستمرت في الزيادة لتبلغ 876.0 مليار دج سنة 1998، اتجاه تطور النفقات العامة كان يهدف الى تخفيض عجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وذلك عن طريق تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين، تجميد الأجور، خفض معدلات التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الأساسية والأدوية<sup>1</sup>.

اما الفترة 1999-2014 فقد تميزت بانتهاج سياسة مالية توسعية تجلت في شكل عدة استثمارات عمومية كبرى تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (Programme de soutien à la relance économique - PSRE)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (Programme complémentaire de soutien à la croissance - PCSC)، وأخيرا ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (Programme de consolidation de la croissance - PCCE)، حيث تم تخصيص حجم كبير من الموارد المالية لتمويل البرامج الاستثمارية العامة التي ارتفعت من 07 مليار دولار في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وإلى 55 مليار دولار في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ثم إلى 286 مليار دولار خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، وتجدر الإشارة الى ان حجم الاستثمارية العمومية قد تجاوز الطاقة الاستيعابية الوطنية للاستثمارات سوا على مستوى التنفيذ والإنجاز أو على مستوى الارتباطي التكامل بالهياكل الإنتاجية المحلي، وكذا بالموارد والمدخلات المتاحة محليا لإنجاز هذه المشاريع، وهذا ما جعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة.

لا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الاستثمارات العمومية المعتمدة في الجزائر منذ عام 2001 وحتى الوقت الحاضر تثير الكثير من الجدل الواسع لمختلف الاقتصاديين والمحلي، وذلك بالرغم من مرور أكثر من (18) سنة على بدايتها، وإذا كان بعض يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرامج التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة، أين تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات الكلية الداخلية والخارجية، إلا أن البعض

الآخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الاستثمارات العمومية بنفس المنظار، ذلك أن التوازن الداخلي والخارجي ما هو سوى حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية للإقلاع وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة.<sup>2</sup>

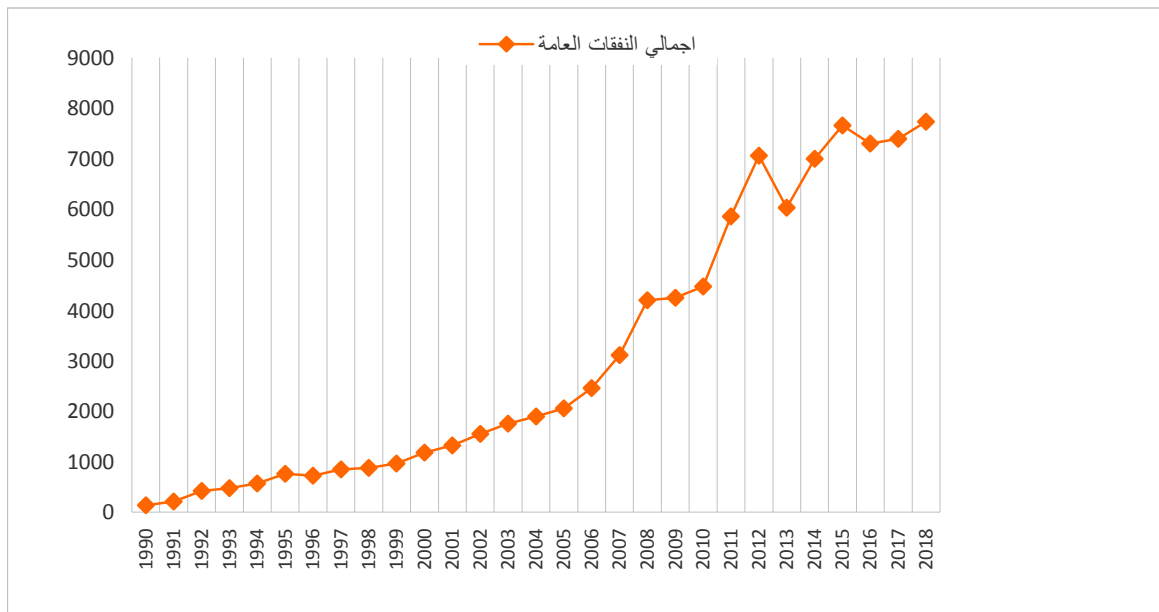
فالجزائر استطاعت خلال اثني عشر سنة الأخيرة أن تسجل تحسن في جميع مؤشرات الاقتصاد، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1999 وكذا انعكاس برامج الاستثمارات العمومية والتي كان لها تأثير واضح على الجوانب التالية<sup>3</sup>:

- انخفاض الديون الخارجية من 25.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.6 مليار دولار سنة 2012؛
- ارتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ حوالي 191 مليار دولار في سنة 2012 بعد أن كان 11.9 مليار دولار سنة 2000؛
- انخفاض معدل البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2012؛
- ارتفاع فائض الميزان التجاري الذي وصل إلى 20.1 مليار دولار سنة 2012 مقابل 12.3 مليار دولار سنة 2000؛
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.4% سنة 2000 إلى 3.3% سنة 2012.

كما سجلت النفقات العمومية خلال الفترة 2015-2018 ارتفاعا طفيفا في سنة 2016 بمبلغ 7297.4 مليار دج مقارنة بـ 7389.3 مليار دج، وفي سنة 2017 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، إذ لم ترتفع سوى بـ 1.3% لتبلغ 7389.3 مليار دج، نتج هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية بنسبة 3.8%، لترتفع سنة 2018 إلى 7726.3 مليار دج، نتيجة اتجاه النفقات إلى التحويلات الاجتماعية بشكل متزايد حيث يستحوذ دعم على 64% من إجمالي الموازنة المخصصة وذلك لدعم أسعار المواد الأساسية السكر، الزيت، القمح وتحسين الأجور ومعاشات التقاعد ومنح عديدة للمعوزين، والشكل التالي يوضح اتجاه تطور إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1990-2018.

#### شكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دج



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، بنك الجزائر، تاريخ 2019/08/28، موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

#### ب. تحليل اتجاهات تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة ويمكن تقسيمها الى نوعين اساسيين الاول يتمثل في الإيرادات العامة غير الضريبية والتي تشمل إيرادات أملاك الدولة من الدومين، وإيرادات الدولة من الرسوم العامة، وإيرادات الدولة من القروض العامة، وإيرادات الدولة من الإصدار النقدي الجديد، اما الثاني فيتمثل في الإيرادات العامة الضريبية. شهدت الإيرادات العامة في الجزائر قفزة نوعية نتيجة الارتفاع المذهل في اسعار المحروقات وهو ما انعكس على الجباية البترولية، حيث تعتبر الجزائر واحدة من الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها على الموارد البترولية بنسبة 90% لتمويل نفقات الخزينة العامة.

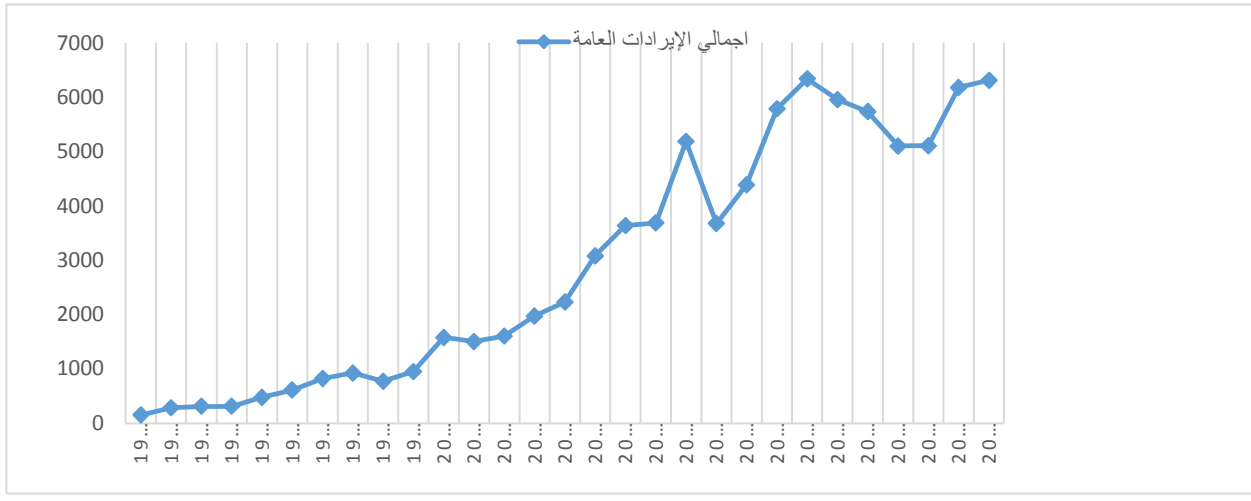
مع عودة اسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 1989 انتعشت إيرادات الجباية البترولية، حيث ارتفعت حصة اجمالي الإيرادات العامة بنسبة 29.78% خلال الفترة 1986-1989، اما في فترة التسعينات فقد عرف اجمالي الإيرادات العامة تذبذبا نتيجة عدم استقرار اسعار النفط، فبالنسبة للجباية البترولية فقد عرفت مساهمتها في اجمالي الإيرادات العامة ارتفاعا ملحوظا خلال افترة 1990-1992، حيث بلغت نسبة مساهمتها 39.05% سنة 1990، لترتفع الى 64.19% سنة 1992، لتعرف تراجعا بسنة 27.12% و 52.15% سنتي 1994 و 1998 على التوالي، في المقابل شهدت الجباية العادية خلال فترة التسعينات تزايدا معتبرا نظرا للإصلاحات والتحسينات التي أدخلتها الجزائر على نظامها الضريبي<sup>4</sup>:

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.
- تم سنة 1994 إدخال الضريبة على القيمة المضافة بأربعة معدلات تتراوح بين 0% و 4% والتي لعبت دورا كبيرا في توسيع القاعدة الضريبية.

في المقابل عرفت الإيرادات العامة ارتفاع مستمر خلال افترة 1999-2018، حيث وصلت في سنة 2002 إلى 1603.2 مليار دج، وفي سنة 2006 بلغت الإيرادات العامة 3639.8 مليار دج، وفي سنة 2008 بلغت 5190.5 مليار دج، بينما بقيت تقريبا شبه راكدة في 2007، بينما انخفضت بقوة سنة 2009 بنسبة 29.2%، بسبب تفاق الازمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي العالمية، وخلال الفترة 2014-2016 عرفت إيرادات الميزانية العامة انخفاضا نتيجة انخفاض إيرادات المحروقات، وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دج لتصل الى مبلغ 6313.9 مليار دج سنة 2018، حيث نجم هذا الارتفاع عن ارتفاع الجباية على المحروقات بنسبة 55%، والجباية العادية بنسبة 45%، والشكل التالي يوضح اتجاه تطور اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2018.

**شكل رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**

الوحدة: مليار دج



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، بنك الجزائر، تاريخ 2019/08/28، موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

**ت. تحليل اتجاهات تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:**

ان اعداد الميزانية العامة كان قبل سنة 2010 يقوم على اساس سعر مرجعي هو 19 دولار، ثم بعد ذلك اصبح هذا السعر يقوم على اساس 37 دولار، والفرق بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي يمثل الفوائض التي تصب في صندوق خاص يسمى صندوق ضبط الإيرادات، تستخدم موزارده في تمويل العجز في الميزانية العامة زيادة على تسدس مبالغ المديونية الداخلية والخارجية<sup>5</sup>.

وخلال الفترة 1990-1999 سجل رصيد الميزانية العامة تذبذبا حيث حقق فائض سنتي 1990 و 1991 حيث بلغ 16.00 مليار دج و 36.809 مليار دج على التوالي، كنتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة وأيضا ارتفاع الإيرادات العامة، ولكن هذا الفائض لم يستمر طويلا حيث ظهر العجز سنة 1992 بمقدار (-108.27) مليار دج وسنة 1995 بمقدار (-147.70) مليار دج، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط إضافة إلى ارتفاع النفقات العمومية خلال هذه الفترة. اما في سنتي 1996 و 1997 فحقق رصيد الميزانية فائضا بمقدار 100.70 مليار دج و 81.70 مليار دج على التوالي، وذلك نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية، ثم عاود رصيد الميزانية الانخفاض في سنتي 1998 و 1999 حيث قدر ب(-101.5) مليار دج و (-11.2) مليار دج نتيجة لانخفاض أسعار النفط،

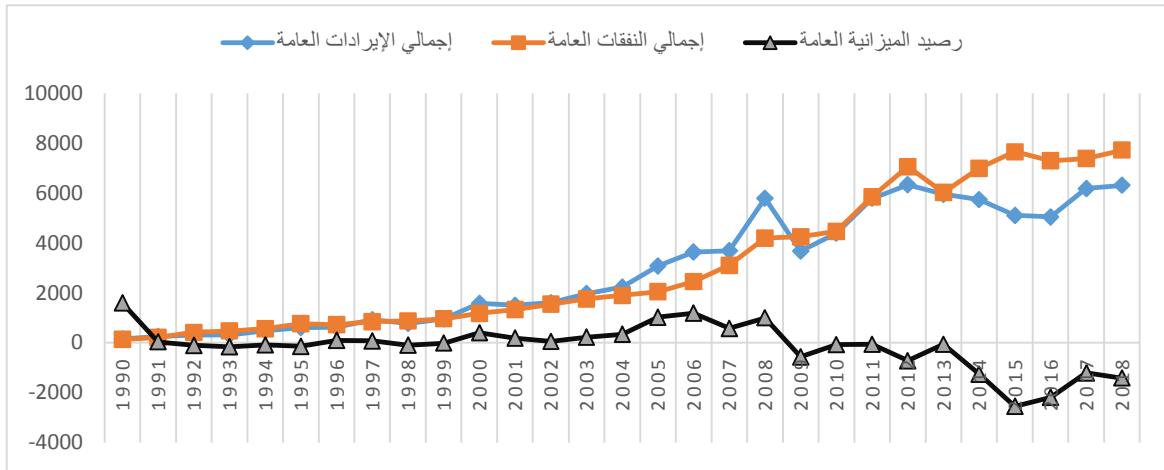
اما خلال الفترة 2000-2008، عرف رصيد الميزانية تحقيق فوائض معتبرة استمرت لعشر سنوات، حيث سجل رصيد الميزانية فائض سنة 2000 بلغ 400 مليار دج ليبلغ 999.5 مليار دج سنة 2008، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الجباية البترولية.

خلال سنوات 2009-2018 سجل رصيد الميزانية عجزا للسنة التاسعة على التوالي حيث بلغ 1412.5 مليار دج سنة 2018 والذي فاق العجز المسجل في سنة 2009 سنة الصدمة الخارجية الكبيرة، بما يقارب 699.4 مليار دج، ويرجع هذا العجز أساسا إلى ارتفاع نفقات التسيير في ظرف يتميز بارتفاع متواضع للإيرادات الكلية بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية<sup>6</sup>، والشكل التالي يوضح اتجاه تطور إجمالي رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2018.



شكل رقم (03): تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دج



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، بنك الجزائر، تاريخ 2019/08/28، موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

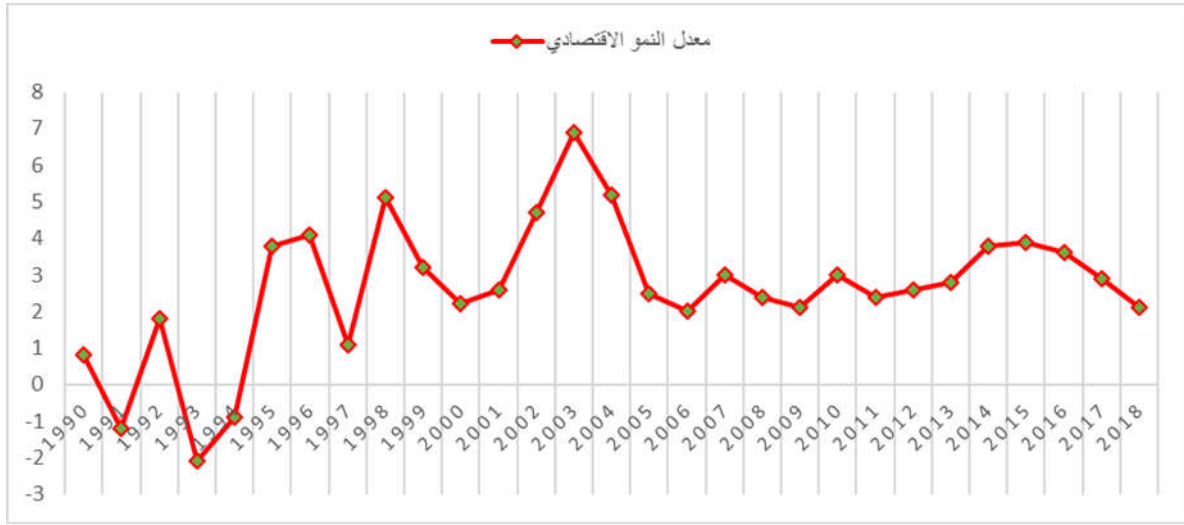
ث. تحليل اتجاهات تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، تبين لنا التذبذب الكبير من سنة لأخرى وعدم استدامته، سواء في المعدلات الاسمية أو الحقيقية، بحيث سجل في سنة 1990 معدل نمو ضعيف بـ0.8%، لينخفض بنسبة 1.2- % نتيجة عدم تحقق المنافع المتوقعة من إصلاحات 1990، لكن مع حلول سنة 1992 ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.81%، ليعاود الانخفاض سنة 1993 إلى أدنى مستوياته بـ2.1- %، ثم بـ0.91- % سنة 1994 نتيجة التباطؤ في الإصلاحات المنتهجة بالبلاد وسوء التسيير، حيث بلغت نسبته في 1995 بـ3.8%، ثم ترتفع سنتي 1996 و1998 إلى 4.1% وإلى 5.1% على التوالي، وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية والدولية وتعدد الإصلاحات التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بداية من سنة 2001 بدأ ظهور تحسن في معدل النمو الاقتصادي، خصوصا مع بداية مرحلة البرامج التنموية، فنجد أنه في الفترة بين 2001 و2004 وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أكبر نسبة له في سنة 2003 حيث سجلت بـ6.9%، وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية<sup>7</sup>، وبعد ذلك بدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع منذ سنة 2004 إلى غاية 2018 حيث وصل إلى 2.1% وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، والشكل التالي يوضح اتجاه تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018

شكل رقم (04): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

الوحدة: مليار دج



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، بنك الجزائر، تاريخ 2019/08/28، موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

2. دراسة قياسية لأثر إدارة متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

في هذه الدراسة تم استخدام تقنية ARDL المقدمه من طرف Pesaran. and Shin. (1997) , Shin (1999)، كمنهجية لتحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

تتوفر عديد النماذج في مختلف ادبيات الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، حيث تعتبر نماذج Johansen و Engle and Granger و maximum likelihood الأكثر شيوعا واستخداما، وهذه النماذج غير مناسبة للاستخدام في حالة العينات الصغيرة، ويفضل استخدام نموذج ARDL على النماذج الاخرى للأسباب التالية<sup>8</sup>:

- يمكن تطبيقه بغض النظر عما اذا اكدت المتغيرات متكاملة من الرتبة I(0) او الرتبة I(1) او من درجات مختلفة؛

- نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة ما اذا كان حجم العينة صغيرا؛

- استخدام هذه النموذج يساعد على تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة معا في الوقت نفسه وفي معادلة واحدة؛

- يتم استخدام تحويل خطي بسيط لاشتقاق نموذج تصحيح الأخطاء ECM من نموذج ARDL؛

- يساعد النموذج في إزالة شدة الارتباط الذاتي للبواري من خلال اضافة عدد كاف من الابطاءات.

كما تم اختيار هذا النموذج لانه يسمح<sup>9</sup>:

- تسمح هذه التقنية لكل متغير بمعاملته كمتغير مستقل أو تابع في المعادلة ؛

- يمكنه تتبع العلاقة السببية بين المتغيرات التي تعد واحدة من الأغراض الرئيسية لهذا البحث ؛

- يمكنه اكتشاف المتغير (المتغيرات) المتحكم به في السياسة.

من أجل بيان أثر إدارة متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنتعمد الصيغة الرياضية أدناه:

$$GDP = F (DEP, REV, DEF)$$

حيث أن:

**GDP:** الناتج المحلي الإجمالي.

**DEP:** الإنفاق الإجمالي.

**REV:** الإيرادات الإجمالية.

**DEF:** رصيد الميزانية.

حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن المتغير التابع، في حين تعد المتغيرات (DEF، REV، DEP) متغيرات تفسيرية للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP). بالنسبة للبيانات فقد تم الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الإجمالي، الإيرادات الإجمالية ورصيد الميزانية، والتي تم جمعها من مصادر مختلفة.

**1.2. اختبارات جذر الوحدة:**

تعتبر اختبارات جذر الوحدة من بين الاختبارات الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية فهي تبحث في تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، فحسب اختبارات الاستقرار فإن سلسلة زمنية ما  $y_t$  تكون مستقرة إذا لم تعاني من مشكلة جذر الوحدة، لأن تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج دون اختبار درجة تكامل سلاسلها الزمنية قد ينجر عنه علاقة انحدار زائفة ونتائج مظللة، وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعاً لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller واختبار فيليبس-بيرون (Philips-Perron)<sup>10</sup>.

أ. اختبار ديكي \_ فولر الموسع (ADF):

لغرض اختبار جذر الوحدة (Unit root) على متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

جدول رقم (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية والمحولة

ADF test			اختبار جذر الوحدة		المتغيرات
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار عند 5%	معلمة الاختبار			
0.9945	-2.9810	-0.9431	قاطع	Level	GDP
0.6879	-3.5950	-1.7741	قاطع واتجاه		
0.9983	-1.9544	2.8968	دون		
0.0164	-2.9862	-3.5050	قاطع	Deff1st	
0.0326	-3.6032	-3.8158	قاطع واتجاه		
0.0365	-1.9550	-2.1015	دون		
0.9859	-2.9810	-0.5680	قاطع	Level	DEP
0.7211	-3.5950	-1.7025	قاطع واتجاه		
0.9896	-1.9544	2.1171	دون		
0.0007	-2.9862	-4.8269	قاطع	Deff1st	
0.0004	-3.6032	-5.8375	قاطع واتجاه		

0.0033	-1.9550	-3.1066	دون	Level	REV
0.9119	-2.9810	-0.3014	قاطع		
0.2758	-3.5950	-2.6181	قاطع واتجاه		
0.9518	-1.9544	1.3546	دون		
0.0020	-2.9862	-4.4072	قاطع	Deff1st	
0.0115	-3.6032	-4.3101	قاطع واتجاه		
0.0012	-1.9550	-3.4761	دون		
0.2501	-2.9810	-2.0895	قاطع	Level	
0.5517	-3.5950	-2.0430	قاطع واتجاه		
0.3667	-1.9544	-0.7839	دون		
0.0005	-2.9862	-4.9726	قاطع		
0.0022	-3.6032	-5.0634	قاطع واتجاه	Deff1st	
0.0000	-1.9550	-5.1218	دون		

تم اختيار فترات الإبطاء بدرجة 1 وفقا لمعيار (SIC)، كما تم اختبار القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.  
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى مخرجات برنامج 9 Eviews.

يتضح أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل أصبحت مستقرة.  
ب. اختبار فيليبس \_ بيرون (PP):

لغرض اختبار جذر الوحدة (Unit root) على متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

جدول رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية والمحوّلة

P.P test			اختبار جذر الوحدة		المتغيرات
القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار عند 5%	معلمة الاختبار			
0.9954	-2.9762	1.0036	قاطع	Level	GDP
0.5907	-3.5875	-1.9701	قاطع واتجاه		
0.9984	-1.9538	2.9123	دون		
0.0000	-2.9810	-5.9452	قاطع	Deff1st	
0.0001	-3.5950	-6.7303	قاطع واتجاه		
0.0001	-1.9544	-4.2984	قاطع		
0.9990	-2.9762	1.5597	قاطع	Level	DEP
0.7559	-3.5875	-1.6248	قاطع واتجاه		
0.9943	-1.9538	2.3789	دون		
0.0002	-2.9810	-5.3538	قاطع	Deff1st	
0.0000	-3.5950	-8.4145	قاطع واتجاه		

طلال زغبة & محاد عريوة / إدارة السياسات المالية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية ص: 098-118 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL)

0.0002	-1.9544	-4.1517	دون		
0.9531	-2.9762	0.0260	قاطع	Level	REV
0.2029	-3.5875	-2.8193	قاطع واتجاه		
0.9812	-1.9538	1.8355	دون		
0.0000	-2.9810	-6.2353	قاطع	Deff1st	
0.0002	-3.5950	-6.1180	قاطع واتجاه		
0.0000	-1.9544	-5.0296	دون		
0.1801	-2.9762	-2.2968	قاطع	Level	DEF
0.4396	-3.5857	-2.2607	قاطع واتجاه		
0.4000	-1.9538	-0.7094	دون		
0.0000	-2.9810	-5.9341	قاطع	Deff1st	
0.0004	-3.5950	-5.7795	قاطع واتجاه		
0.0000	-1.9544	-6.0372	دون		

تم اختيار عرض النطاق ألياً وفقاً لطريقة التقدير الطيفية، كما تم اختبار القيم الحرجة لكل اختبار عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج 9 Eviews.

يتضح أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل أصبحت مستقرة.

## 2.2. تحديد مدة الإبطاء المثلى:

يلاحظ من خلال بأن عدد فترات الإبطاء المثلى هو (3) اعتماداً على معيار اكايك (AIC) وهانان كوين (HQ)

وهذا اعتماداً على المؤشرات التي تحمل أقل قيمة لها.

جدول رقم (03): نتائج اختبارات اختيار التخلفات الزمنية

### VAR Lag Order Selection Criteria

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
45.95742	46.10167*	45.90533	1.02e+15	NA	-546.8640	0
46.83762	47.55889	46.57718	2.04e+15	12.56830	-538.9261	1
46.98612	48.28439	46.51731	2.18e+15	20.89797	-522.2077	2
44.71082*	46.58610	44.03365*	2.62e+14*	41.98688*	-476.4039	3

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج 9 Eviews.

(\*) تشير إلى مدة الإبطاء المختارة حسب المعايير.

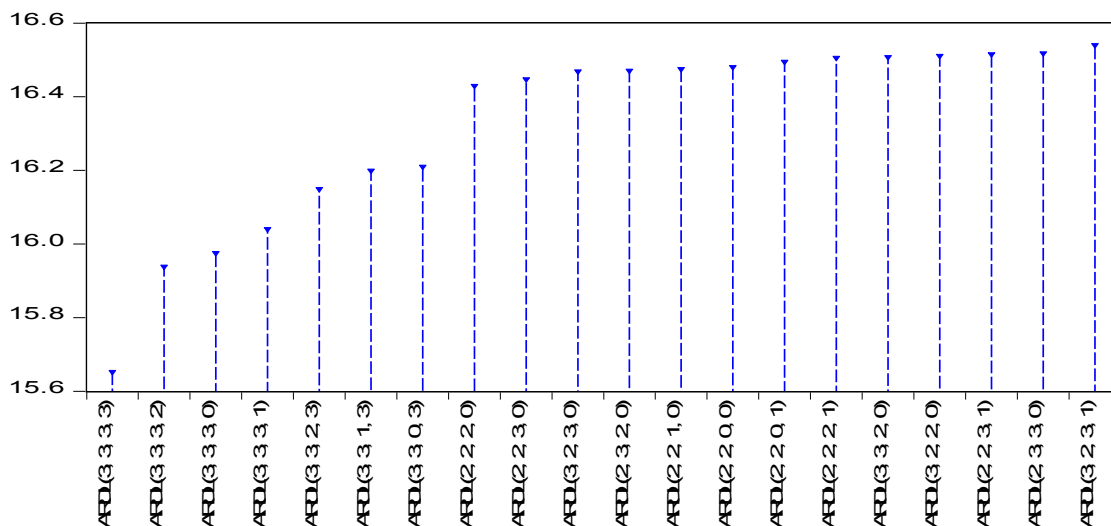
تشير نتائج الجدول إلى أن بيانات النموذج تحقق أفضل استقرار في الفرق الثالث حسب معايير كلاً من اكايك

(AIC) وهانان كوين (HQ) التي تحمل أقل قيمة.

### 3.2. تحديد عدد الفجوات للنموذج لاختيار أفضل نموذج:

لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى قمنا بحساب معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية وهي موضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم (05): ملخص أفضل النماذج وفق معيار AIC  
Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى مخرجات برنامج Eviews 9.

من الشكل نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 3 تأخرات بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي و 3 تأخرات بالنسبة للإنفاق الإجمالي، و 3 تأخرات بالنسبة الإيرادات الإجمالية و 3 تأخرات بالنسبة لرصيد الميزانية وبالتالي يصبح لدينا النموذج التالي:

$$\Delta GDP = C + \lambda GDP_{t-1} + \beta_1 DEP_{t-1} + \beta_2 REV_{t-1} + \beta_3 DEF_{t-1} + \alpha_{11} \Delta GDP_{t-1} + \alpha_{12} \Delta GDP_{t-2} + \alpha_{20} \Delta DEP_t + \alpha_{21} \Delta DEP_{t-1} + \alpha_{22} \Delta DEP_{t-2} + \alpha_{30} \Delta REV_t + \alpha_{31} \Delta REV_{t-1} + \alpha_{32} \Delta REV_{t-2} + \alpha_{40} \Delta DEF_{t-1} + \alpha_{41} \Delta DEF_{t-1} + \alpha_{42} \Delta DEF_{t-2} + \varepsilon_t$$

حيث:

$\lambda$ : هي معامل التصحيح حيث يجب أن يكون سالب ومعنوي حتى تكون هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

### 4.2. اختبار الحدود Bounds Test:

إن اختبار إمكانية وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة (DEP, REV, DEF) يتم عن طريق مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى والحد الأدنى، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على إمكانية وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، ونقبل بفرضية العدم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى التي تنص على عدم وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل وعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبار الحدود

K	Value	Test Statistic
3	10.44548	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.77	2.72	10%
4.35	3.23	5%
4.89	3.69	2.5%
5.61	4.29	1%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى مخرجات برنامج 9 Eviews.

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إحصائية (F) تساوي (10.44548) أكبر من القيم الحرجة عند حددها الأدنى عند مستوى (1%، 5%، 10%) والتي تعني قبول الفرضية البديلة أي أن هناك توازن طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لمدة الدراسة.

يوضح التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يضم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنفاق الإجمالي، الإيرادات الإجمالية ورصيد الميزانية كمتغيرات تفسيرية، أن النموذج معنوي ككل من خلال معنوية اختبار (F) وقيمة معامل التحديد المصحح ( $\bar{R}^2$ ) (0.77) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج.

#### 4.2. تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

تعد عملية تقدير المقدرات طويلة الأجل والقصيرة الأجل للنموذج، فضلا عن معلمة تصحيح الخطأ من الأمور المهمة بعد التأكد بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل.

#### أ. تقدير العلاقة طويلة الأجل

يمكن استخلاص نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل التي تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع المبينة في الجدود التالي:

جدول رقم (05): المقدرات طويلة الأجل لنموذج ARDL  
 Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.305830	0.148185	1.823543	DDEP
0.1489	1.597351	0.135288	0.216102	DREV
0.1465	1.608024	402.405962	647.078469	DDEF
0.0081	3.495424	33.586044	117.397463	C

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى مخرجات برنامج 9 Eviews.

من خلال الجدول يلاحظ عدم وجود استجابة طويلة الأجل بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الإجمالية (REV) ورصيد الميزانية (DEF)، في حين كانت هنالك علاقة معنوية بين المتغير التفسيري النفقات الإجمالية (DEP) والمتغير التابع (GDP) الناتج المحلي الإجمالي.

**ب. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل**

الجدول الآتي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل والمرونة بين متغيرات النموذج، حيث أن بعض المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوى 1% و 5% باستثناء الإيراد الإجمالي للسنة الحالية والسنة التي تسبقها ورصيد الميزانية للسنة الحالية والسنوات التي تسبقها.

**جدول رقم (06): مقدرات قصيرة الأجل لنموذج ARDL**

**Cointegrating Form**

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0019	4.523223	0.995060	4.500877	D(DGDP(-1))
0.0045	3.901867	0.627782	2.449523	D(DGDP(-2))
0.0082	3.486919	0.537593	1.874544	D(DDEP)
0.0016	-4.672573	0.996066	-4.654191	D(DDEP(-1))
0.0035	-4.096827	0.772533	-3.164933	D(DDEP(-2))
0.1170	-1.756896	0.840374	-1.476449	D(DREV)
0.3738	-0.941966	0.387594	-0.365100	D(DREV(-1))
0.0365	-2.507457	0.572531	-1.435598	D(DREV(-2))
0.6933	0.408966	1519.358531	621.365892	D(DDEF)
0.1756	-1.485920	1100.397140	-1635.102641	D(DDEF(-1))
0.0955	-1.889821	1013.934658	-1916.155053	D(DDEF(-2))
0.0004	-5.830917	1.234849	-7.200303	CointEq(-1)

$$\text{Cointeq} = \text{DGDP} - (1.8235 * \text{DDEP} + 0.2161 * \text{DREV} + 647.0785 * \text{DDEF} + 117.3975)$$

**المصدر:** من إعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 9.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ يأخذ إشارة سالبة وهي معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 5% مما يعني أنه تم تصحيح ما قيمته (720%) من الاختلال أو الانحراف قصير الأجل في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

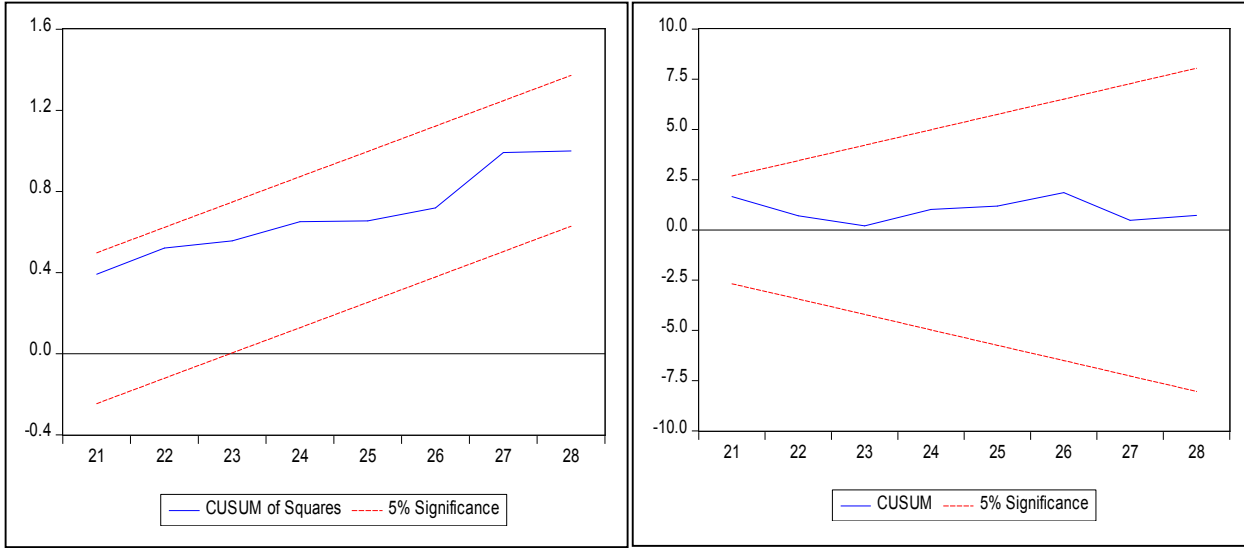
**6.2 اختبارات صلاحية النموذج:**

**أ. اختبار السكون لنموذج ARDL المقدر:**

من أجل التأكد من مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصير الأجل، وإمكانية السكون الهيكلي في البيانات المستخدمة محل الدراسة أي خلوها من التغيرات الهيكلية، نستخدم اختبارات CUSUM وCUSUMSQ، ووفقاً لنموذج (ARDL)، فإذا ما كان الرسم ما بين الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5% تبعاً للإطار الزمني في هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات محل الدراسة ساكنة، وحسب الشكل الآتي يبين ويثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل لنموذج ARDL المقدر.



شكل رقم (06): اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) & (CUSUMSQ)

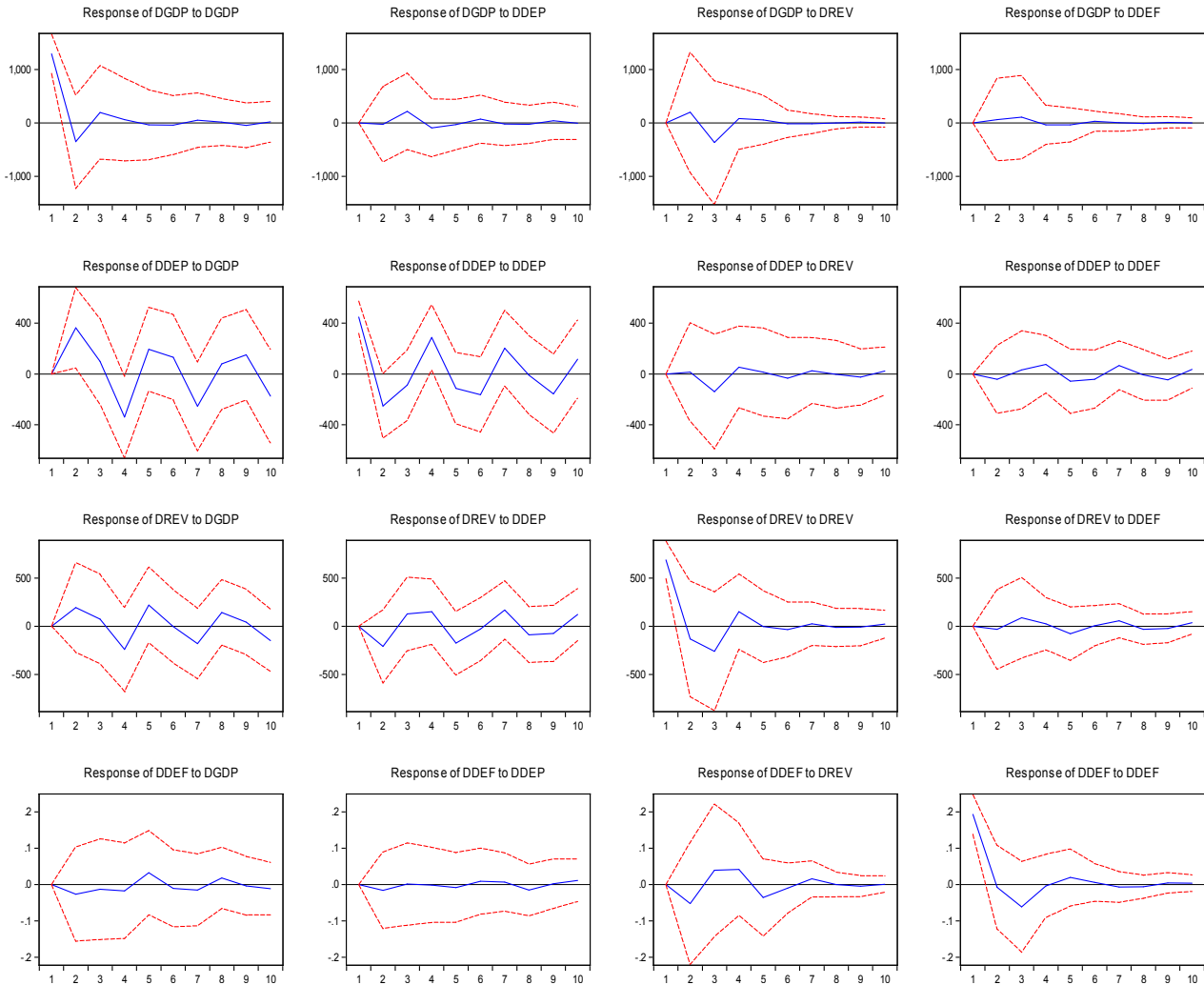


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال ملاحظة الشكلين نجد أن خط (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج خط وسطي يعبر داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%،  
 أما بالنسبة لخط (CUSUMSQ) نجده أيضا خط وسطي يعبر داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.  
 ب. تحليل دالة الاستجابة الفورية:

يهدف هذا الاختبار إلى توضيح مدى قدرة المتغيرات المتضمنة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض من خلال معرفة نسبة تأثير صدمة في متغير ما على المتغير الأخر، ومن خلال دراستنا لدوال الاستجابة قمنا بتطبيق صدمات في الفترة الأولى ثم دراسة أثرها على مدى 10 سنوات، والأشكال البيانية التالية توضح نتائج هذا الاختبار:

## شكل رقم (07): دوال الاستجابة الفورية

Response to Nonfactorized One S.D. Innovations  $\pm 2$  S.E.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى مخرجات برنامج Eviews 9.

يلاحظ من خلال التحليل السابق وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة مما يؤدي إلى الاستعانة بنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لتقدير دالة الاستجابة الفورية (IRF) response function التي تبين وتعكس استجابة المتغير الناتج المحلي الإجمالي التابع لصدمة مقدارها وحدة واحدة من الانحراف المعياري لمتغير آخر.

حدوث صدمة في الإنفاق الإجمالي (DEP) بمقدار انحراف معياري واحد لن يكون لها تأثير خلال السنتين الأوليين على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ثم يكون اثر الصدمة ايجابي متزايد ثم متناقص خلال الفترة (2-4)، ويتلاشى أثر الصدمة تقريبا ابتداء من السنة السادسة.

أما استجابة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الإيراد الإجمالي (REV)، يكون له اثر متذبذب بين الايجابي والسلبى خلال المدة (1-4)، ليتلاشى أثر الصدمة تقريبا ابتداء من السنة الرابعة.

أما استجابة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في رصيد الميزانية (DEF)، لن يكون لها تأثير في المدة الأولى (1-2)، ثم يكون اثر الصدمة ايجابي ومتزايد في المدة الثانية (2-4)، ليتلاشى أثر الصدمة تقريبا ابتداء من السنة الرابعة.

#### 7.2. التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي:

أظهرت النماذج القياسية وجود علاقة طردية ومعنوية من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصر، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، حيث أقر التحليل الكينزي دور الإنفاق العام في بعث النمو الاقتصادي، وبالنسبة للجزائر فقد ساهمت برامج الإنفاق العام للفترة (2001-2019) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو والتي كانت متزامنة مع ارتفاع أسعار البترول.

من الصعب التعرف بدقة على ما يمكن أن يكون لمستوى الإيرادات العامة وتكوينها من آثار على النمو الاقتصادي الطويل الأجل، فالنتائج القياسية للدراسة أظهرت وجود استجابة طردية ولكنها غير معنوية للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي مع المتغير التفسيري الإيرادات العامة، وهو ما خلص إليه (Gordon and Lee 2005) في دراسته حيث وجد إلى أن المعدلات المنخفضة لضرائب دخل الشركات ارتبطت بنمو أسرع وتيرة، فانخفاض معدل الضريبة يؤدي إلى تشجيع مزيد من النشاط الاقتصادي والحد من التهرب الضريبي فضلا عن توسعة الوعاء الضريبي بغية تحقيق مستوى أعلى من الإيرادات الحكومية والتي تنعكس على النمو الاقتصادي، وفي الجزائر لعبت الإيرادات من الموارد الطبيعية دورا كبيرا تحقيق النمو الاقتصادي نتيجة الارتفاع المستمر في حصة الجباية البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي، أما في الأجل القصير فقد توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي ولكنها غير معنوية، بسبب صعوبة تعبئة الموارد المالية في المدى القصير، وضعف إدارات الإيرادات وانخفاض الروح المعنوية للمكافئين وسوء الحوكمة.

بالنسبة لأثر رصيد الميزانية فقد توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية ولكنها غير معنوية في الأجلين القصر والطويل، وذلك راجع الى أن معدلات الإنفاق المرتفعة مقارنة بمحدودية الإيرادات وتذبذبها أدى إلى مستويات عالية من الدين العام، حيث ان عملية تمويل العجزات الكبيرة للمالية العامة تم من خلال اللجوء إلى تمويلات بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي، عكس السنوات السابقة اين كان التمويل يتم من خلال اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات.

#### IV. الخلاصة:

تشكل الموارد المحلية ركيزة هامة من اجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وفي هذا السياق لابد من تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتعبئة الموارد المحلي من خلال إصلاح وتعزيز النظم المالية والضريبية، سواء من حيث تحسين السياسات أو الإدارة العمومية، بوصفها أحد أهم مسارات تمويل التنمية المستدامة. سعت الدراسة إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية لاتجاهات ادارة السياسات المالية في الجزائر، وكذا تحديد أثرها على النمو الاقتصادي، ومن خلال ما سبق توصلنا الى جملة من النتائج والاقتراحات نوردتها في النقاط التالية:

### أ. نتائج الدراسة:

- يتسم النشاط الاقتصادي في الجزائر المقاس بنمو الناتج المحلي الاجمالي بارتباطه بشكل ملحوظ بقطاع المحروقات؛
- ساهمت برامج الإنفاق العام للفترة (2001-2019) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو والتي كانت متزامنة مع ارتفاع أسعار البترول؛
- طغيان جباية المحرققات على إيرادات الميزانية بسبب صعوبة تعبئة الموارد المالية في المدى القصير، وضعف إدارات الإيرادات الضريبية وانخفاض الروح المعنوية للمكلفين وسوء الحوكمة؛
- أظهرت النماذج القياسية وجود علاقة طردية ومعنوية من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وهو ما يتوافق مع النظرية؛
- طبيعة الإيرادات غير الضريبية خاصة الإيرادات النفطية التي تصب في خزينة الدولة وتشكل جزءا مهما من الميزانية العامة؛
- على مستوى الإيرادات لا تزال المشاكل الهيكلية مستمرة ومرتبطة بالاعتماد الكبير على الجباية البترولية، مع تحيز الهيكل الضريبي ضد الموظفين، ونظام الإدارة الضريبية غير الفعال؛
- أظهرت الدراسة وجود استجابة طردية ولكنها غير معنوية للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي مع المتغير التفسيري الإيرادات العامة في الاجل الطويل، بسبب تذبذب الجباية البترولية التي تغطي على الإيرادات الاجمالية، أما في الأجل القصير فقد توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي ولكنها غير معنوية، بسبب صعوبة تعبئة الموارد المالية في المدى القصير، وضعف إدارات الإيرادات وانخفاض الروح المعنوية للمكلفين وسوء الحوكمة.

### ب. الاقتراحات:

- ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي خاصة الرأسمالي الذي يشجع القطاع الخاص على الاستثمار، إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وهو ما ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- لتجنب الآثار العكسية للتقلبات في اسعار النفط، هناك حاجة ملحة إلى تبني سياسات حكيمة للتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية وإيجاد مصادر للإيرادات مثل تطوير وتفعيل النظم الضريبية وتنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات الانتاجية الأخرى؛
- العمل على ترشيد الإنفاق العام والتركيز على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي الذي من شأنه أن يسهم في تطوير الاقتصاد الحقيقي للدول وتخفيف الضغوط التضخمية.
- ضرورة تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي ومعالجة مشكلة المديونية الهيكلية اعتماداً على تعبئة الموارد المحلية بوصفه أحد أهم مسارات تمويل التنمية المستدامة.

## V. الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup>: أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص: 240
- <sup>2</sup>: عماري عمار ومحادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 11-12 مارس 2013، ص: 11
- <sup>3</sup>: بوهزة محمد وبراغ صباح، آثار برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 11-12 مارس 2013، ص: 11
- <sup>4</sup>: وليد بشيشي، سليم مجلح، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلد 4، عدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص: 73-74
- <sup>5</sup>: اورزيق الياس، شريف اسماعيل، قراءة في تطور مؤشرات الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2013، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 3، عدد 6، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص: 22
- <sup>6</sup>: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تاريخ 2019/08/28، موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
- <sup>7</sup>: شيببي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 12، عدد 1، الكويت، 2010، ص: 46
- <sup>8</sup>: Khalil Ahmad, Sajida Wajid, **What Matters for Economic Growth in Pakistan: Fiscal Policy or its Composition?**, Asian Economic and Financial Review, vol 03, issue 02, USA, 2013, p:206
- <sup>9</sup>: Rifki Ismal, **Assessing economic growth and fiscal policy in Indonesia**, EAST-WEST Journal of ECONOMICS AND BUSINESS, vol 03, issue 02, GREECE, 2011, p:57
- <sup>10</sup>: محمد عوامر، فوزية حفيف، حكيم خلفاوي، تحليل وتقدير أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر استخدام نموذج الانحدار الذاتي (1985-2015)، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، مج 6، عدد 2، الجزائر، 2017، ص: 111